

التهام

التهام	رقم أوراق التهام	تاريخ القرار	نوع الخرم	تاريخ التهام
حكم جزاء منفرد جبرود	٣٥٢	١٢٠/١/١٨	قتل	١٢٠/١/٢٧
دمشق - - -	٣٥٤	١٢٠/١/١٩	سرقة	١٢٠/١/٢٨
دمشق - - -	٣٥٥	١٢٠/١/٢٠	قتل وجرح	١٢٠/١/٢١
دمشق - - -	٣٥٨	١٢٠/١/٢٣	قتل وغصب	١٢٠/١/٢٤
دمشق - - -	٣٦٠	١٢٠/١/٢٤	قتل	١٢٠/١/٢٥

طبع بمطبعة الحكومة العربية

العدد ١٢٨ (الأسنة الثانية)
كل ما يتعلق بغير الجريدة يراجع بشأه
دائرة المطبوعات



يؤخذ عن إعلانات الحاكم ودوائر الأجراء والتحكيم
واللوائح الرسمية الخمسون قرشاً سوريا بصورة
مطلوعة وقرشاً من كل سطر من الإعلانات
الأهلية والتهامية تدفع لمطبعة الخزانة

تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هـ
١٩١٩ م
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سورياً في الحاضرة
و ٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية وماذا قرشاً خارجها
بمن القصة الجديدة في الحاضرة
قرش سوريا

دمشق : الاثنين ١١ ربيع الأول سنة ١٣٣١
تصدر مرتين في الأسبوع
٣٣ قسرين الثاني سنة ١٩٢٠

صورة القرار

- ٣٧٦ -

« بشأن الاجزء »

الجنرال غورو المندوب السامي
لجمهورية الفرنسية في سوريا وكيليكيا
والقائد العام للجيش الشرقي

بمقتضى الأمر الصادر في ٨ تشرين
الأول سنة ١٩٢٠

وبمقتضى بروتوكول وزيرا الخارجية المؤرخة
في ١٢ حزيران سنة ١٩٢٠ ورقم ٥١٢
يقرر :

المادة الأولى : اعتباراً من تاريخ تشرين
الأول سنة ١٩٢٠ لا يستطيع احد من
أبناء البلاد التي تحت الانتداب الفرنسي
(من سوريا ولبنان) ان يخرج منها او يعود
إليها اذا لم يكن حاملاً جوازاً منفصلاً عن
اصل يشابه بالاسجل حسب مثاله المربط
بهذا القرار الا اذا كان قادماً من بلاد
أجنبية

المادة الثانية : يعطى هذا الجواز باسم
الجمهورية الفرنسية المندوبة لسوريا ولبنان
وبالوكالة عن المندوب السامي لجمهورية

من قبل حكومة لبنان الكبير للاشخاص
المقيمين فيه . ومن قبل رئيس البشة
الفرنسية في دمشق للاشخاص المقيمين
في منطقة حكومتها . ومن قبل وكيل
المندوب السامي في حلب للاشخاص المقيمين
في منطقة حكومتها وفي الأراضي الشمالية
العسكرية ويخرج منها سجنى الاسكندرونة
ومن قبل المندوب الاداري في سنجق
الاسكندرونة للاشخاص المقيمين فيه ،
ومن قبل الحاكم الاداري في اراضي العلويين
للاشخاص المقيمين فيها ، ويتبدى بأرقام
جديدة متسلسلة من حين المباشرة بتطبيق
هذه الاصول ويدير مع الرقم الحرفان
A. B. في الاجزء المطاة من قبل لبنان
الكبير و D. A. في المطاة من قبل حكومة
دمشق و A. P. في المطاة من قبل حكومة
حلب و A. X. في المطاة من قبل سنجق
الاسكندرونة و B. A. في المطاة من قبل
أراضي العلويين .

المادة الثالثة : يجب على الرافق
بالجواز ان يقدم الى مكتب الاجزء في
البلد القاطن بها طلباً متضمناً
اسمه وكنيته

تبعته (سوري او لبناني)
محل وتاريخ مولده
محل إقامته المعتاد
الوجهة والداعي والمدة المقدرة في سفره
وعليه ان يستحصل عليه :
١ - بالعلم الوافي برسوم الجواز
٢ - نسخة من رسمه ، مع الاحتفاظ
بالتعليمات الميمنة فيما يلي :
مكتب الاجزء ، مع الاحتفاظ
بالتعليمات نفسها ، بين صفات الطالب
وإتقن البيانات و يعطى مطاة فيما يجب
اتخاذها .
- اما النساء المسلمات فيستعاض عن
التسحين من رهن وأوصاف وجوههن
بتسحين من ممة اصيهم (سبابة يد
اليسرى) وهذا عند طلبهن .
المادة الرابعة : بعد الانتهاء من تحرير
الجواز وتوقيمه من قبل السلطة الاميرية
حسب صراحة المادة الثانية يجب تقديمه
بإضفاء طلبه قبل دفعه اليه بصرح بالجواز
مدة استقدامه التي يجب ان لا يتجاوز السنة
المادة الخامسة : يجري على استيفاء
رسوم الجواز الحالية في سرورية كما هو سيج

هكذا منه لتصل

لبنان ويذكر في الجواز امر تبديده هذه الرسوم وفي حال منع الجواز تباد الرسوم المودعة سلفاً الى اصحابها.

المادة السادسة: المخرج من البلاد التي هي تحت الانتداب الانرسي والعودة اليها محظور على شخص غير معهود بالجواز النظامي ويؤخر في كل حال حتى اتمام التفتيشات.

المادة السابعة: لم يستحدث شيئاً بشأن الاجوزة لقتضية وامر تصديق عليها في اوبة الانرسيين اي الوطنيين والتاجين والمحميين والاجانب او سفرهم مادام من المعلوم ان تصديق السلطة الانرسيية هو الاخير الذي يتلو ما تقدم من التصديق غيره.

المادة الثامنة: التعليمات الآتية الذكر لتتبع مع الاحتفاظات بالشروط الموضوعه من قبل سلطات البلاد التي يشخص اليها او يرجع منها.

المادة التاسعة: جميع القرارات والتعليمات السابقة بشأن الاجوزة ملغاة. المادة العاشرة: كاتم الامرار العام للندوب السامي وحاكم لبنان الكبير ورئيس البعثة الانرسيية بدمشق ووكيل الندوب السامي في حلب والمفتش الاداري في سفيق الاسكندرية والحاكم الاداري في اراضي الدلوبيين يهرء الى كل منهم بالتقيام بما خصه من هذا القرار.

المنسوب السامي للجمهورية الانرسيية في سوريا وكيلىكيا

التوقيع: غورو

صورة

١- يقدم استءاء بطلب الجواز لمديرية الشرطة العامة مرفوق بصورتين من رسم المسافر بقطع ٥ - ٣ ساتي فغري عليه التحريق ثم تعطى لطالب الجواز ورقة واسئلة مطبوعة على الاجوبة بالنسم العربي فقط على ان لا يغفل منها سؤال ثم بعد ترجمتها من قبل مأمور الجوزات تشرح مط لتناظرها وترسل لادارة الامن الانرسي وتعلق عليها الصورة وعلى القرية الصورة الاخرى ثم تعطى حواله دفع لامانة صندوق المركز ٥ قرشاً سورياً عن الجواز وعشرين قرشاً عن التصديق وبعد ان يدفع المسافر الرسم ويحضرا لى الوصل نسلمه الجواز بعد اخذ التوقيع من السيد شوقلر.

٢- يدم طلبات السفر بموجب استءاء في لواء حص ومجاد الى رؤساء شرطتها والى

التصرف والقائم مقام بالمحقات التي ليس بها تشكيلات للشرطة من التمامات المذكورة بطلب الجواز ورقة اسئلة لتلى «لعمريه فقط

وبعد التحقيق اذا تبين لامن من سفر صاحب الاستءاء يشرح رئيس الشرطة او المنصرف او القائم مقام بالمحقات التي ليس بها تشكيلات للشرطة بالمخانة المعدة للطلاسة المحلية وهو اسؤال الثالث عشر ملاحظة ثم يرسلها رأساً لمديرية الشرطة العامة بالعاصمة مع الاستءاء وصورتين من رسوم طالب الجواز وخمسين قرشاً سورياً ونصف الرسم النظامي وحين وصولها اليها نتم ماملتها كامر بالمادة الاولى وترسل الجواز لمورد الاوراق بالمحقات.

٣- انت النساء المسلمات لا تدرج اوصافهن بالسؤال الخامس عشر بل يؤمن بغطاين وان كن اميات يضمن طابع سيابهن اليمنى

٤- يعطى لكل شخص جواز على حدة الا اذا كانت عائلته مؤلفة من زوج وزوجة واولاد تحرر اوصاف رئيس العائلة وتذكر اسماء افرادها مع اعمارهم فقط ومسم ذلك البنات المتزوجات والاولاد الذكور الذين سنهم فوق البلوغ وان كانوا مع افراد اميرتهم تعطى لهم جوازات على حدة

٥- الجوازات تعطى للبلاد الاجنبية «الخارجة عن الانتداب الانرسي» بعد استحصال الجواز على حامله ان يصدقه «اشارة وبزه» من تفصل الحكومة التي يروم السفر لبلادها.

٦- لا يجوز لاي كان ان يتم معاملة جوازه بيده على الموظفين المخصوصين اكمال كانه الماملات وان يقدموها لاصحابها حسب ورودها بالرغم المتسلسل.

٧- التصديق على الجواز «هي معاملة الويزه» تقوم فيه ادارة الشرطة بدمشق فقط فعلى حامل الجواز ابرازه قبل مبارحة دمشق وبعد تدقيقه يعطى حواله دفع يبلغ عشرين قرشاً سورياً على الصندوق ثم بعد التصديق عليه يقيد بدفتره الخاص ثم يرسل لمفتش الادخليه بالبعثة الانرسيية يوقع عليه ويصاد لصاحبه فانه تم تميم ذلك للركوكو بالمحقات وتأمره ان يعلموا عن احتياجهم من اوراق «طلب الجواز» في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

القائمة الامتيازات

ورد في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ من رئيس البعثة الفرنسية في دمشق صور لرئيس الوزارة صورة القرار الآتي:

الندوب السامي للجمهورية الانرسيية في سوريا وكيلىكيا بناء على امر ٨ تشرين الاول سنة ١٩١٩ وبناء على امر ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٩ المتضمن النشر الرسمي للقرارات الدولية الموقع عليها في لاهي في ٢٩ حزيران ١٩١٩ والمتضمن ايضا العهد المختص بقوانين الحرب في الارض وعادتها وبناء على امر للرشال القائد العام لقوات الحلفاء في اراضي العدو المحتلة في - تاريخ ١٦ ايلول ١٩١٩

قرر

المادة الاولى - تعتبر كل الامتيازات التي منحت في اثناء مدة احتلال السلطات المحتلة ملغاة

المادة الثانية - ان السكرتير العام لقومسيارية العليا مكاف بتنفيذ هذا القرار التوقيع: غورو

تداول الذهب

قرار رقم ٤٤٣

الجفرال غورو والندوب السامي للجمهورية الانرسيية في سورية وكيلىكيا - بناء على الامر الرئيسي المؤرخ في ٨ تشرين الاول سنة ١٩١٩ وبناء على اقتراح رئيس المفتشين الادار بين وبعد الوقوف على رأي المستشار المالي

(تقرر)

المادة الاولى - تداول الذهب حري في مجموع الاراضي التي هي موضوعه تحت الانتداب - المادة الثانية - ان الامين العام للندوب السامي وحاكم لبنان الكبير ورئيس البعثة الانرسيية في دمشق وبمؤوض الندوب السامي في حلب وحاكم اراضي السلوبين مكافون كل بما يخصه بتنفيذ هذا القرار التوقيع: غورو

تذكيب خبر ذكرت جريدة الر فيل التي تصدر في بيروت باللغة الانرسيية في عدها رقم ١٠١٥ المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ ان الوزارة خطت جريدة سورية ستة ايام لنشرها مقالة شديدة ضد الوزارة والمقيمة ان سبب تعطيلها هو البتة باضمة سطور حذفتها المراقبة وقد كان عقاب الحكومة لها شديداً هذه المرة لتكرر ذلك منها

تذكيب

ورد من فدم مقام دوما تذكيب لاجاء في جريدة الف باه رقم ٥٨ تاريخ ٦ تشرين ثاني من الاشياء الر بيان نجاح البيوت والمزارع في قرية معربا وصيدانيا وقد قال ان الامن - استتب في هاته الانحاء حيث لا يوجد عصابات اشقياء وقد دل على ذلك تحقيق مدير منين وشهادة الآتية والمخير في هاتين التريتين الواردة للحكومة السنية العروز وعربان الاجاء جا نا من وزارة الداخلية مايلي: كان نشأ بين الدروز وعربان الاجاء

بعض اختلافات ادت الى وقوع النزاع بينهم وقد عادت الدروز الى قراها ويدي بجل القضية حلا حسناً بين التريتين لجنة تحقيق التهويل حاهنا من رئاسة الوزراء مايلي: ان لجنة تحقيق منهوبات حورون تقبل المراجعات في دمشق في غرفة مستشار وزارة حورون تاريخ ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ اذ تنتهي من العمل ولا تقبل به ثم صراجعتها في هذا الشأن وعلى من تأخر عن ذلك التارجح ان يراجع الحاكم النظامية على الاحول في ١٢ تشرين ثاني سنة ١٩٢٠

الامراض السارية يفيد تقرير الصعة انه ونسج اربع اسباب بالحة القرصية في قضاء القنيطرة في ٢ الجاري

وفيد ايضا انه وقت امابتان بالحي القرصية في قضاء القنيطرة في ٨ الجاري

اسعار السحب على باريس

١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

٥٨ ١٦٥٠ - الليرة الانكليزية بفرنكات

٥١ ٢٦ - المصرية

٢١٨ ٨٠ - بقروش سورية

٢٣ ١٦ - السورية - مصرية

١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

٥٨ ١٦٥٠ - الليرة الانكليزية بفرنكات

٥١ ٢٦ - المصرية بفرنكات

٢١٧ ٨٥ - بقروش سورية

٣٣ ٥٨ - السورية بقروش سورية

هكذا منه اصل

في دار الصناعة

ورد من وزارة الداخلية لادارة المطبوعات انه ارتأى رئيس الوزراء ان يصنع جميع ماتحتاجة الدوائر من الأوراق في دار الصناعة لما في ذلك من الفوائد المتعاقبة وتضبط ذلك العهد الوطني

التلفون وشركة الجبل

جاءنا من وزارة الداخلية والزراعة والتجارة ما يلي :
لا يجوز بوجه ما اكتبنا بالي مد اسلاك التلفون عند مفوض شركة الجبل والتوزيع ودفع سلف البها بل يجب ان تكون المراجعة والاكتتاب عند مدير البرق والبريد وان الغاية من ذلك هي النظر في مشروع شركة مسرة (تلفون) وان وزارة النافعة تعد لائحة مفصلة في شروط هذا المشروع لتدرس بمجلس الوزراء ويقرر بعد ذلك احالته لمدير البرق والبريد أو الى احدى الشركات فيما اذا كانت الشروط موافقة للمصلحة العامة فلي من يود الاشتراك ان يراجع مديرية البرق والبريد في الاوقات التي اعلمتها

قرارات محكمة التمييز

قرار شرعي

قرئ في الاعلام الشرعي الصادر من المحكمة الشرعية بفضاء حصص المورخ في ٢٨ محرم سنة ١٣٣٨ المرفوع لمحكمة التمييز العربية بكتاب من قاضي حصص ليدقق

مميزاً بناء على استدعاء المحكوم عليه فيه الآتي الذكر البالغ اليه في ٢ تشرين ثاني سنة ١٩١٩ فاذا هو يتضمن ان الحاج صادق ابن امين افندي الاتامي متولي وقف جده الاعلى الشيخ علي افندي الاتامي بموجب حجة التولية الصادرة من المحكمة المشار اليها المورخ في ٧ محرم سنة ١٣٢٨ ادعى على الحاج عبده ابن الحاج امين الطابع من سكان محلة طار اغارة بمحض ان المدعي عليه وادعى عليه في البستان المهدود فيه الذي هو من عقارات الوفاء المرقوم المرتب عليه لجهة وقف لكل سنة رطل وثلاث اواق حرير وانه مضى خمس سنوات ولم يرد المدعي عليه فيها لجهة الوقف الاجرة المرتبة فطالب امره بدفع المتراكم فاجاب المدعي عليه بانه وضع يده على البستان المذكور من قبل الدعوى بستين فقط لوفاء اخيه الذي كان البستان يده قبلة وان المرتب على قطعة الارض بطريق المقاطعة مائة وثلاثون قرشاً واحتج على ذلك بورقة ابرزها في المحكمة مذيلة بخاتم دائرة الطابو الرسمي موقفاً عليها للمأمور فتحتوي ان البستان الواقع يزور المنتهي مرتب عليه مقاطعة سنوية خمسمائة قرش ولما لم ير القاضي هذا مؤيداً دفع المدعي عليه طلب من المدعي النفيه على دعواه فاحضر المدعي للشهادة اشخاصاً شهدوا بان المرتب على البستان المذكور في السنة تسع اواق حرير وبسد تزكيتهم على الاصول سراً وطلاً حكم الحاكم بان المرتب البنوي على هذا البستان تسع اواق واسر المدعي عليه بدفع مرتب سنتين فقط لاعتراؤه بوضع يده عليه فيها وفي ضبط الحاكم مصرح ان القاضي انهم المدعي بان له ان يدعي بمرتب السنوات الثلاث الاول على ورقة اخ المدعي على الذي كان البستان فيها بده وقرئت اللائحة التمهيدية المرفوعة بالاستدعاء السابق المورخ والمقدم في ٢ كانون اول سنة ١٩١٩ ضمن المدة القانونية وفي عبارة عن طلب تقض هذا الحكم لانه لا يصلح للمعصية بكامل البستان الموروث عن والده والقسم بين ورثته ويبد كل منهم عقارات الوفاء المرقوم المرتب عليه لجهة الوقف لكل سنة رطل وثلاث اواق حرير وقامت على الساع ولان الشاهدين المحكوم بشهادتهما من المرتبة ولان التزكية لم يلم موافقتها للمادة (١٧١٢) من المجلة ولانه غير واضح اليد على البستان المدعي بمرتب ولان قيد الطابو صريح بانه ان مرتب البستان (٢٥٠) قرشاً ولان المرتب عبارة عن اجرة ولا تكون الاموال معلومة والحري بمجهول النوع ولان كان يجب على المحكمة ان تكلف المدعي اثبات المقامعة اي المرتب بالاوراق الرسمية ولان الشهادة بخامسة للدعوى في الحدود ولان لم بين المدعي بدعواه سبب تعيين المرتب بهذا المقدار كما انه لم يبين تاريخ ابتداء الاحتياز ولان الاعلام ناقص السنك والربط ولان ينته في مقدار الاجرة هي الراجحة كما في المادة (١٧٨١) من المجلة الجبلية وقرئت اللائحة الجوابية التي يطلب فيها المميز عليه تصديق الحكم المذكور مع الجواب عما ذكره المميز

بلائحه ولدى تدقيق اوراق الدعوى كافة وضبطها والمذاكرة بتدقيقه الاصول في ذلك ظهر اولاً ان المدعي ادعى ان المدعي عليه وادعى اليد على البستان الوقف المذكور وان اجرة المرتبة رطل وثلاث اواق حرير والشاهدين اللذين استحقا شهدا ان المرتب على البستان سنوياً تسع اواق حرير والمدعي عليه لم يصدق ذلك بل ذكر ان المرتب قروناً معدودة لا حراً قبيل ان تبين نوع الحرير الذي تفاوتت قيمته باختلاف نوعه بالدعوى والشهادة وبدون ان يعلم المرتب وكيفية ترتيبه وهل هو اجرة كما جاء بيته دعوى المدعي واذا كان كذلك فهل هي اجرة مثل ام المساة بمقدار صحيح كان اصدار الحكم على الوجه المشرح مخالف الاصول الشرعية والاحكام الفقهية وعدا عن ذلك فانه حكم باقل من الدعوى ولما لم يظهر مجزئ المدعي عن اثبات دعواه وقد تبين انه في ضبط الدعوى طلب من المدعي تزع البستان من يد المدعي عليه وقرار من القاضي بان هذه الدعوى لما تفرجه على كافة ورقة والد المدعي عليه ولم يذكر شي من ذلك في الاعلام المذكور فانتهت الآراء في ٢٥ جادى الثانية سنة ١٣٣٨ وفي ١٥ مارت سنة ١٣٤٠ عملاً بالمادتين ١٨٢٩ من المجلة و ٢٤١ من اصول المحاكمات الحقيقية على تقضه واحادته لعله لتبليغ ذلك للطرفين واجراء الاحتياز الشرعي فيه

قرئت الفقرة المحكمة الصادرة من قبل ماورن الحاكم المنفرد في حماه المورخ في ١٥ مايس سنة ١٩١٩ عدد ٣٩٩ المرفوعة الى محكمة التمييز البرية بواسطة المساكم المنفرد في حماه بناء على الطلب الواقع بتدقيقها بمميزاً من جانب المحكوم فيها عليه نسمان بن عبد الله الشرباتي من اهالي محلة جورة حوى في حما مع كافة فقرات الدعوى فوجدت الفقرة المذكورة تحتوي على ان عبد القادر افندي الكيلاني من محلة اتر بني بجامادى على نسمان بن عبد الله الشرباتي المذكور بانه كان تهد بكفالة عن احمد بن محمد علي البديري ان يدفع له ثمانية ابطال من اربعة بسند ٣٣٢ واربعة بسند ٣٣٣ ولم يعطه ذلك وبنتيجة المحاكمة وبناء على انكار المدعي عليه التمسك واثبات المدعي بشهادة شاهدين حكم على نسمان افندي المذكور بلزوم اعطائه ثمانية ابطال سمناً لادعي هي التي تهد له فيها عن شريكه رضى به مصارف المحاكمة مسكياً وجاهياً وضبط التمييز المضي بامضاء نسمان الشرباتي المصدق من قبل الحاكم في ١٩ مارت سنة ١٩١٩ المعطى في السنة القانونية يتضمن ان المدعي عليه نسمان لم يكفل احمد المذكور بالصورة المطلقة بل مال ان يجري حساب بينهما واثبت له بذمة شي اكفله له ولم يحاسب ليقين ان له شي بذمة احمد المذكور فيطالب تقض الحكم المذكور ولدى التدقيق والتأمل في احتياز ذلك حيث فهم من ضبط الدعوى ان

قرار شرعي
قرئ هذا الاعلام الشرعي الصادر من المحكمة الشرعية بفضاء حصص المورخ في ٢٨ محرم سنة ١٣٣٨ المرفوع لمحكمة التمييز العربية بكتاب من وكيل قاضي المرفوعة ليدقق بمميزاً بناء على استدعاء التمييز المعطى من

هذه اعمه الاصل

المحكم عليه فيه الآتي الذكر المبلغ إليه في ٦ تشرين ثاني سنة ١١٩٩ فأنه يتضمن ان فاطمة بنت علي الرحمن ادمت على زوجها طالب التمييز عمر بن احمد التبرك وهما من قرية الفندقة من اعمال قضاء المعرة انه حلف قبل الدعوى بأربعة عشر يوماً قائلاً عليه الحراء ثلاث مرات وانما يأت منه وان لها تحت يده ائمة ذكرتها بلا وصف يميزها ولا قيمة تعيينها وطالب امره باده نفقة طلائها ونحو صداقها وهو خـدون قرشاً و بعدم معارضتها فاعترف بالزوجية والائتمة المدعى بها وانكر الطلاق وطلب امرها بتابعته فاحضرت للشهادة لها على مدعاها خمسة اشخاص معصومين شهدوا ان المدعى عليه طلق زوجته بدون اسمية لها والاشارة اليها الا شاهدها واحد اشار اليها بشهادته فظن المدعى عليه بهم بانهم اعداء له وانهم اقروا بانهم شهدوا بالاجرة واحضر للشهادة بذلك اشخاصاً لم يعدلوا فزكى وكيلها كم شهر المدعية على الاصول سراً وطناً وحكم ببيئته المدعية من زوجها الذي عليه بيئته كبرى بالاشياء المدعى بها وامره بتسليمها اياها بمواخذة له باقراره وقرئ استدعاء التمييز المذكور المعلق بصورة لائحة المؤرخ في ١١ تشرين ثاني سنة ١١٩٩ والذين لو كوكيل القاضي في ١٣ تشرين ثاني سنة ١١٩٩ والذين في ٢١ صفر سنة ١٣٣٨ ضمن المدة القانونية وهو عبارة عن طلب قض الحكم المذكور لان الشهود الذين شهدوا هم شهود زور وشهادتهم مخالفة للدعوى ولان السبب في هذه

الدعوى الكاذبة هو ان امام القرية اراد اخذ المردية لابنه فاتفق مع ابيها على ذلك بعد ان عرضوا عليه فراهم لبطانة ابي وان التزكية جرت على خلاف الاصول بسبب اغراض الكاتب الاول للحكمة الذي جرت لها في ابتدائها لديه والذي تدقيق اوراق الدعوى كافة والمذايرة بايجابا تبين اذ وكيل القاضي اولاً بنى حكمه ببيئته المدعية على شهادات رجب بن قدور ويوسف بن محمد الصطوف ووحيد بن عبود ومحمد بن عوض الذين زكروا سراً وعلناً حالة كون كل من الشهود المذكورين لم يلم الزوجية الجهرت عنها في الشهادة ولم يشير اليها مع وجودها في المحكمة سرى محمد بن عوض فنه اشار اليها بدون ان يبحث هل للمدعى عليه زوجة اخرى لم يمس له زوجة غيرها فتبين ولاذكرو به حكمه بالبيئته الكبرى بناء على هذه الشهادات ثانياً حكم بالزوم الاشياء فادعى بها تحت يد المدعى عليه وتسليمها للمردية قبل ان تسعين بوصف يميزها عن غيرها من حينها او تخضع للمحكمة فيشار اليها عند الدعوى كما استأنزله المادة (١٦٢١) من المحلة فوجد الحكم الواقع والمالة هذه مخالفاً مخالفاً للتقاضي الشرعي فاقضت الآراء في ٢ رجب سنة ١٣٣٨ و ٢١ مارت سنة ١٣٤٠ عملاً بالمادتين ١٨٣٩ من المحلة و ٢١٧ من اصول المحاكمات العقوقية على تنصه واعادته لمحله لتبليغ ذلك للطرفين واجراء الاجاب الشرعي فيه

قرار جزائي
قرئ اعلام الحكم الجنائي الوجائي الصادر من محكمة استئناف الجيزة في ١١ ايار سنة ١٩١٩ و ١٨٣٥ المؤرخ في ١١ ايار سنة ١٩١٩ مع الاثبات المعطاة من احد المحكمين طيها رفاقي واستدعاء التمييز المعلق من طرف المدعي المأمور له محكمة الاستئناف المشار اليها وما تفرع عن ذلك ليدقق في عملها بالمادة ٣٢٢ من قانون اصول المحاكمات الجزائية فوجد الاعلا المذكور يتضمن الحكم بحرم المتهمين حماد ابن يحيى الدين زين العابدين ورفاعي بن جمعة شحاده كلاهما من قرية الفقيه التابعة قضاء دوما بكونهما مرتكباً جناية قطع المشتكية آمنة بنت احمد عوض بصورة يعلم معها الداعل الاصلي وكون احدهم رفاقي مرتكباً ايضاً جناية كسر يد المشتكية الثانية فاطمة بنت حسن خطاب وتعليقاً عن عملها الطبيخي والحكم بوضع حماد بالذكور مدة سنة ودف ورفاعي مدة سنة وسبعة اشهر وذلك تطبيقاً على المادة ١٧٧ وعطفاً على المادة ١٨٠ من قانون الجزاء باعتبار كسر يد فاطمة بحق رفة سباً للشدة واعتبار تاريخ توقيف الاد في ١٧ صفر سنة ١٣٣٧ والثاني في ٦ محرم سنة ١٣٣٧ وتضمنها على السور مصارف المحاكمة ولائحة المحكمين طيها رفاقي بن شحاده يتضمن خلاصته ان المذكور كان تضي من هذه المحاكمات حماده جرم من غارة لم يبق فيها

والحكمة لم تقم بما يستلزمه نص المادة ٢٩٥ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بعد ان ثبت التقض وان اهالي القرية قدموا مضطلة تبين كيفية وتوقع الجرم موجودة بين الاوراق فتم اذاً شهود لتدقيق العمومية والمأمور لم تستمعهم ولذلك يطالب التقض استدعاء المدعي العام المذكور يتضمن انه كان على المحكمة بالاطار لتقضي السابق ان تكل الماملة عملاً بالنقرة الثانية من المادة ٣١١ القاضية باجراء التعديلات عند ظهور شرك بالتهمة وان رفاقي جرم من كسر يد فاطمة والاشترك بقطع يد آمنة فكان يجب تعديده جزائياً على المادة ١٧٢ من قانون الجزاء واعتبار اشتراكه بقطع يد آمنة سبياً للشدة خلافاً لما حكمت به المحكمة بترج جرم القطع بين المتهمين وعد الكسر سبياً بحق رفاقي لتلك يطالب التقض ولدى المذاكرة بالايجاب تبين ان رفاقي اتهم اسماً بكونه كاسراً يد فاطمة ومشاركاً بقطع يد آمنة مع رفيقه حماده فالمحكمة بعد ان قررت تجريمه على هذه الصورة نزلت بنصف الجزاء عنه من جرم لقطع وعدت جرم كسر اليد سبياً للشدة بجمته وهذا يخلف للاصول القانونية والاعتراض الواقع على هذه النقطه في استدعاء المدعي العام في محله فاقضت الآراء ستاداً على المادة ٣١٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بجلسة في ١٩ شباط سنة ١٣٣٧ و ١٩ ايار سنة ١٩١٩ على قض حكم الاعلام المذكور من هذه الجهة

ورد الاعتراض الآخر المتضمن لرم اعادة الاوراق التحقيقية لاجل الاتهام وذلك لان قرار الاتهام صريح باتهام رفاقي المذكور وحده بمادة كسر اليد فلا حاجة لاعادتها بسبب ذلك واعادة الاوراق للمدعي الاستئناف العام في سورية ليردعها لمحكمة استئناف الجيزة لكي تجري التقضي وتخرج التقضي ما لي غرض يعود على من يظهر في النتيجة غير محتمل

خلاصة حكم

بنتيجة المحاكمة الجارية بمادة غضب حماد وقود المشتكي - مدبر بن ديب نصر من محلة مسجد الاقصاب بالطريق العام المندسة الى المتهمين القاريين شرف الدين المذكورين من اهالي قرية جبرود واحد التدمريين من اهالي قرية تدمر ظاهر وتمتق باللائل والاشعارات الواردة بجرمهم بقطع يد فاطمة ان المتهمين الرفقيين نجسوا على ارتكاب هذا الجرم فعليه تقرير بالاجماع موافقة تجريماً بالجناية المذكورة والحكم بوضع كل من بامدة ثلاث نوات بالذكور وفقاً للمادة ٢٢١ من قانون الجزاء وتضمنها مصاريف المحاكمة واستعطاء من المحقق المدنية وحجز ادولها واملاكمها وادارتها بجمرة المحكمة واعلان ذلك بالجرائد المحلية حكماً غنياً بصادروني علناً بتاريخ ١٩ تشرين ايلول سنة ١٩٢٠ ونظم في ٦ تشرين ايلول سنة ١٩٢٠

اعلانات

مطروح في ميدان المانصة بطرانة الطرف المقيم قمبر مدخل المطبعة الا يرية لمدة اسبوع فمن يرغب في الاشتراك عليه بمراجعة ديران الواردات والاملاك للدولة بوزارة المالية في ١٨/١٠/٢٢

اجار عقارات

بما ان ادارة دار الصناعة في دمشق قد قررت عرض جميع عقاراتها المعروضة للايجار سن الان - عن سنة ١٩٢١ فلي من يريد استئجارها ان يرابع ادارة المدرسة انطلاعه على الشروط ثم يقدم اليها علماً بالقيمة التي يتألفها على طريقه الطرف المختوم

الحاجة الى كاتب

تحتاج ادارة العهد الطبي السوري الى كاتب فديري من اللتين العربية والانسانية براتب الف قرش سوري فن آس في نفسه الكفاية فليراجع ادارة العهد المذكور مستصحباً اوراقه الرسمية لغاية ١ كانون اول سنة ١٩٢٠ ولبيان صار اعلان الكيفية

ترميم وتعمير

في بناء العام

ورد من وزارة المالية الى المطبوعات انه مطروح في المانصة امانية اجراء بعض لوازمات في بناء العام - لمحكمة التجارة المختلطة واعمال مناصات فمن يريد الاشتراك بها عليه بمراجعة مديرية الواردات والاملاك الدولة بوزارة المالية لطالع على التخطيط والكشف المبطلين لهذه الحاجة

هذه انة لتصل